



مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

زيارة رئيس فيتنام إلى مصر

الدوافع ومحاور التعاون والنتائج



أغسطس
2025

تقرير | صادر عن مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن

رئيس مجلس الشيوخ
ورئيس الحزب
المستشار / عبدالوهاب عبدالرازق

نائب رئيس الحزب
والأمين العام
النائب / أحمد عبدالجواد

الأمين العام المساعد
ورئيس مجلس أمناء المركز
النائب / محمد الجارحي

مقدمة

قام الرئيس الفيتنامي "لونج كونغ" بزيارة رسمية إلى مصر العربية الفترة من 3 إلى 6 أغسطس في إطار سياسة القاهرة الرامية إلى تنويع شراكاتها الدولية وتعزيز أدواتها الدبلوماسية بما يتماشى مع المتغيرات المتسارعة في البيئة الدولية. وتمثل هذه الزيارة محطة مهمة، ليس فقط باعتبارها تنويجاً لعلاقات دبلوماسية ممتدة منذ أكثر من ستة عقود، بل أيضاً لما تعكسه من رغبة متبادلة في الارتقاء بمستوى التعاون الثنائي إلى مستويات أكثر إستراتيجية وشمولاً.

وتكتسب الزيارة طابعاً خاصاً في ظل ما يشهده النظام الدولي من تحولات جيوسياسية واقتصادية، تفرض على الدول النامية، ومنها مصر وفيتنام، تعزيز التعاون جنوب- جنوب، والبحث عن صيغ شراكة أكثر تكافؤاً ومردودية. وفي هذا السياق، تسعى القاهرة وهانوي إلى الاستفادة المتبادلة من المزايا الجغرافية والتجارية لكل منهما؛ إذ تُعدّ مصر بوابة محورية للأسواق الأفريقية والعربية، بينما تمثل فيتنام نقطة ارتكاز مهمة ضمن منظومة الاقتصاديات الصاعدة في جنوب شرق آسيا. ويستهدف هذا التقرير تحليل زيارة رئيس فيتنام إلى مصر خلال أغسطس 2025 من حيث الدوافع ومحاور التعاون والنتائج.



أولاً: دوافع زيارة رئيس فيتنام إلى مصر:

بدأت زيارة الرئيس الفيتنامي إلى مصر في 3 أغسطس 2025، في سياق تطلع البلدين لتطوير العلاقات الثنائية نحو شراكة إستراتيجية شاملة. وتسعى مصر لتعزيز حضورها في جنوب شرق آسيا عبر فيتنام كبوابة إلى الآسيان، بينما تطمح فيتنام لتوسيع نفوذها الاقتصادي في أفريقيا والشرق الأوسط من خلال الشراكة مع القاهرة. وتعكس الزيارة توافقاً في الرؤى بشأن التعاون في القضايا الإقليمية والدولية، بما يعزز جهود السلام والتنمية والاستقرار.

1) الدوافع السياسية:

تعكس زيارة الرئيس الفيتنامي إلى مصر في أغسطس 2025 تطوراً ملحوظاً في العلاقات السياسية، وتهدف إلى تعزيز الثقة المتبادلة والارتقاء بالتعاون الثنائي إلى مستوى الشراكة الشاملة، ضمن إطار من التفاهم القائم على احترام السيادة والقانون الدولي والمبادئ الحاكمة للعلاقات الدولية.

▪ حركة عدم الانحياز:

تُجسّد زيارة الرئيس الفيتنامي إلى مصر امتداداً لعلاقات دبلوماسية راسخة تعود إلى عام 1963، والتي بدأت بزيارات رمزية مثل زيارة الزعيم "هو تشي مينه" للقاهرة في عام 1946، مما عكس إدراكاً مبكراً لأهمية العلاقة بين البلدين. وقد شهدت العقود الأخيرة تطوراً ملحوظاً في العلاقات الثنائية، تمثل في تبادل الزيارات رفيعة المستوى، والتنسيق المتزايد بشأن القضايا الإقليمية والدولية، فضلاً عن التعاون داخل أطر متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز.

وفي هذا السياق، تهدف الزيارة الحالية إلى استثمار الزخم السياسي الراهن لتعزيز الشراكة الإستراتيجية المعلنة في عام 2018، من خلال تدشين آليات للحوار السياسي المنتظم، وتوسيع مجالات التعاون المؤسسي بين البلدين. كما تسعى الزيارة إلى دعم جهود التعاون في قضايا الأمن الإقليمي، والدبلوماسية متعددة الأطراف، والحوار الثقافي، بما ينسجم مع توجهات الدولتين الراضية للهيمنة والداعمة للسيادة الوطنية والتضامن بين دول الجنوب.

▪ التعاون متعدد الأطراف:

تكتسب زيارة الرئيس الفيتنامي إلى مصر أهمية إستراتيجية، باعتبارها الأولى منذ رفع العلاقات بين البلدين إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية عام 2018، ما يعكس تقدير فيتنام للدور المصري في دعم الاستقرار والتنمية الإقليمية، وإسهاماتها في مسارات السلام بالشرق الأوسط وأفريقيا. وقد حافظ البلدان على تنسيق وثيق داخل المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة، وحركة عدم الانحياز، والاتحاد الأفريقي، والآسيان، بما يعكس توافقاً واسعاً في الرؤى بشأن قضايا الحكم الرشيد، والتنمية المستدامة، والأمن الإنساني.

وتتمنّ فيتنام الدور المصري المتنامي داخل منظمة اليونسكو، لا سيّما في ملفات التراث الثقافي، والتعليم، والتحول الرقمي، وتغير المناخ، وهو ما يعزز من حضور مصر الدولي في هذه القضايا الحيوية. وتعكس الزيارة دعم فيتنام للسياسات المصرية الداعية إلى الحلول السلمية للأزمات، وتشجيع الحوار، وتقديم المساعدات الإنسانية، بما يرسخ مكانة مصر كفاعل إقليمي مسؤول. ويؤكد هذا التقارب التزام البلدين بمبادئ التعددية واحترام سيادة الدول وحقوق الشعوب، وعلى رأسها دعم الحق الفلسطيني، مما يفتح المجال أمام بناء تحالفات دولية أكثر عدالة وإنصافاً في مواجهة التحديات العالمية الراهنة.

(2) الدوافع الاقتصادية:

تُعد العلاقات السياسية المستقرة والشراكة الاقتصادية بين مصر وفيتنام أساساً لتعزيز التعاون التنموي، وتحقيق تكامل اقتصادي قائم على الشفافية والمصالح المشتركة، بما يعزز التنمية المستدامة في البلدين. **ويمكن إيراد أبرز الدوافع الاقتصادية بين الجانبين في الآتي**

▪ آفاق النمو الاقتصادي المصري:

يملك البلدان إمكانات تكاملية كبيرة تدعم توسيع التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، مستندين إلى مزاياهما النسبية: فكل من مصر وفيتنام سوق واحدة يتجاوز عدد سكانها 100 مليون نسمة، وتتمتعان بموقع جيوسراتيجي مهم. وتبرز مصر كبوابة لأفريقيا والعالم العربي، فيما تُعد فيتنام محوراً مهماً في جنوب شرق آسيا. كما تُعد مصر ثاني أكبر اقتصاد أفريقي، بناتج محلي يبلغ نحو 380 مليار دولار ومعدل نمو 2.7%، ما يعزز فرص التنمية المشتركة رغم التحديات القائمة.

تتخبط فيها، دعمًا لأهداف التنمية المستدامة والتعاون بين بلدان الجنوب. ويأتي هذا التوجه في سياق إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، وتنامي دور البريكس ككتل بديل مؤثر. في المقابل، تساهم مصر، منذ انضمامها الرسمي عام 2024، بدور فاعل في تحديد أولويات المجموعة وتوسيع تعاونها، خاصة مع دول الجنوب، بما يشمل منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتُعد الشراكة المصرية - الفيتنامية داخل مجموعة البريكس منصة لتشكيل تحالفات إقليمية جديدة، بالنظر إلى الإمكانيات التكاملية للطرفين. فمصر، كبوابة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قادرة على تمثيل الإقليم وتعزيز التعاون في مجالات الاستثمار والطاقة والتمويل، فيما يمكن لفيتنام، بدورها القيادي في رابطة آسيان، أن تساهم في الربط بين البريكس وآسيان. وبهذا، تُشكل الشراكة بين البلدين حلقة وصل إستراتيجية لخلق ممر تعاون إقليمي يعزز نفوذ البريكس عالميًا ويدعم توازن القوى الاقتصادية الدولية.

ويتميز الاقتصاد المصري بالتنوع وسوقه الواسعة، مدعومًا باتفاقيات تجارة حرة متعددة تعزز مكانته كمحور للتكامل الاقتصادي. وتنفذ الحكومة إصلاحات طامحة لتحفيز النمو وزيادة تنافسية الصادرات وجذب الاستثمارات، مستفيدة من علاقاتها الدبلوماسية وتحالفاتها الدولية. كما تركز الرؤية التنموية المصرية على محاور أساسية تشمل تحسين جودة الحياة، تحقيق العدالة الاجتماعية، تنويع مصادر الدخل، وتمكين القطاع الخاص، إلى جانب دعم التنمية المستدامة، وتطوير البنية التحتية، وتشجيع الابتكار، والتحول الرقمي، وتعزيز الحوكمة. وتمثل هذه الأولويات فرصًا واعدة لشركات إستراتيجية مع دول مثل فيتنام، بما يحقق تبادلًا تجاريًا واستثماريًا قائمًا على التكامل وتبادل الخبرات.

■ التعاون في إطار البريكس:

في ضوء انضمام فيتنام إلى مجموعة البريكس كشريك رسمي في يونيو 2025، تسعى هانوي إلى تعزيز الترابط بين أجندة البريكس والآليات متعددة الأطراف التي



ثانيًا: محاور التعاون الرئيسية بين مصر وفيتنام:

تحمل أجندة الزيارة أبعاداً تتجاوز الإطار الثنائي التقليدي، لتُرسى أسس شراكة إستراتيجية شاملة، تقوم على توسيع نطاق التعاون الاقتصادي والتجاري، وجذب الاستثمارات النوعية، وتعظيم المكاسب المشتركة من سلاسل التوريد العالمية، فضلاً عن تنسيق المواقف في المحافل الدولية وتعزيز التقارب داخل أطر التعاون متعدد الأطراف، لا سيما مجموعة البريكس.

(1) المحور السياسي:

تضمنت زيارة الرئيس الفيتنامي إلى مصر عدد من المحطات المهمة على الصعيد التعاون السياسي، حيث أجرى الرئيس لونغ كونغ خلال الزيارة محادثات رفيعة المستوى مع الرئيس "عبد الفتاح السيسي"، ولقاء رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، ورئيس مجلس الشيوخ المستشار عبد الوهاب عبد الرازق، ورئيس مجلس النواب المستشار حنفي جبالي، وكذلك إلقاء خطاب في مقر جامعة الدول العربية. وتطمح الدولتان إلى تنمية سبل التعاون والدعم المتبادل في القضايا العالمية، مثل السلام، الأمن الإنساني، ومكافحة تغير المناخ. كما تُقدّر فيتنام جهود مصر في اليونسكو، خاصة في مجالات الحفاظ على التراث، التعليم، والتحول الرقمي.

وتأتي الزيارة في وقت حاسم لكلا البلدين؛ حيث تسعى فيتنام جاهدة لتحقيق أهداف ومهام الشئون الخارجية التي حددها المؤتمر الوطني الثالث عشر للحزب الشيوعي الفيتنامي، والتحضير لتلخيص مشروع "تطوير العلاقات بين فيتنام ودول الشرق الأوسط وأفريقيا خلال الفترة ٢٠١٦ - ٢٠٢٥"، ومشروع "تطوير العلاقات بين فيتنام والاتحاد الأفريقي خلال الفترة ٢٠٢١ - ٢٠٢٥". في الوقت نفسه، تُعزز مصر التنفيذ الناجح لإستراتيجية رؤية مصر ٢٠٣٠ لتطوير الاقتصاد، ومواصلة ترسيخ مكانتها في المنطقة والعالم.

وفي كلمته أمام مجلس الجامعة العربية على مستوى المندوبين الدائمين، أشاد الرئيس الفيتنامي بالدور الذي تضطلع به الجامعة في تعزيز العمل العربي المشترك. وأكد أن بلاده تنطلق من رؤية قائمة على التعددية، والحوار، والمصالحة كسبيل لتحقيق السلام والاستقرار، مستشهداً بتجربة بلاده في تجاوز صراعات الماضي بروح بناءة، والانخراط في مواجهة التحديات العالمية، وفي مقدمتها التغيرات المناخية والقيود التجارية. وأبدى الرئيس الفيتنامي قلقه العميق إزاء تطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، مؤكداً دعم بلاده الكامل لحل الدولتين، وضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧. واعتبر أن الحوار والمصالحة بين جميع الأطراف هو السبيل الأمثل لتحقيق الاستقرار الإقليمي.

(2) المحور الاقتصادي:

تعكس زيارة الرئيس الفيتنامي إلى مصر إدراكاً مشتركاً من الجانبين لأهمية تعزيز التعاون الاقتصادي بما يلبي تطلعات التنمية المستدامة ويعزز من قدرة البلدين على التكيف مع التحديات الاقتصادية العالمية. ويبرز هذا التعاون في مجالات حيوية مثل التجارة، والاستثمار، ونقل التكنولوجيا، والتصنيع المشترك، إلى جانب قطاعات الزراعة، والتعليم، والطاقة، بما فيها الطاقة المتجددة.

وتأتي زيارة الرئيس الفيتنامي إلى مصر في لحظة فارقة تشهد تحولات جيوسياسية واقتصادية متسارعة على الصعيدين الإقليمي والدولي. فعلى خلفية تصاعد التوترات التجارية بين فيتنام وبعض القوى الغربية - لا سيما بعد فرض الولايات المتحدة رسوماً جمركية بنسبة 20% على الصادرات الفيتنامية - تتجه هانوي إلى تنويع شراكاتها الاقتصادية لتقليل الاعتماد على الأسواق التقليدية. في المقابل، تسعى القاهرة إلى توسيع دائرة تحالفاتها الآسيوية في إطار إستراتيجية وطنية تستهدف تنويع مصادر الاستثمار والتبادل التجاري وتعزيز التوازن في علاقاتها الدولية.

ورغم تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين، إلا أن حجم التعاون لا يزال أقل من الإمكانيات المتاحة. إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وفيتنام نحو 540 مليون دولار حتى عام 2024، بينما لا تتجاوز قيمة الاستثمارات المصرية في فيتنام 3 ملايين دولار، مقابل استثمارات فيتنامية في مصر تقدر بـ 30 مليون دولار. من هنا، تتطلع القاهرة وهانوي إلى تطوير تلك الشراكة إلى مستويات أكثر عمقاً واتساعاً، تركز على رؤية تكاملية طويلة الأمد.

وتكتسب التجربة الفيتنامية في التحول الاقتصادي أهمية خاصة بالنسبة لصانعي القرار في مصر، لما تحمله من دروس تنموية ملهمة؛ فقد تمكنت فيتنام من الانتقال من اقتصاد زراعي تقليدي إلى اقتصاد صناعي وتكنولوجي متطور، مستندةً إلى سياسات صناعية محكمة، وبنية تحتية حديثة، ومناطق اقتصادية متخصصة، ما ساهم في جذب استثمارات أجنبية مباشرة قاربت 40 مليار دولار سنوياً.

وتُعد هذه الزيارة بمثابة فرصة حقيقية لتبادل الخبرات واستكشاف آفاق جديدة للتعاون، خاصةً في مجالات البنية التحتية المستدامة، والأمن الغذائي، والطاقة المتجددة، إلى جانب تعزيز الشراكة في القطاعات التكنولوجية والصناعية. كما تسعى المفاوضات بين الجانبين إلى وضع آليات جديدة لزيادة التبادل التجاري وتنويع سلع التصدير، بما يعزز من تكامل سلاسل القيمة بين الدولتين.

ثالثاً: النتائج المرتقبة المترتبة على الزيارة:

تحمل زيارة الرئيس الفيتنامي إلى مصر آمالاً كبيرة من الجانبين في تحقيق نتائج نوعية تُعزز الشراكة الثنائية وتفتح آفاقاً جديدة للتعاون المشترك في مختلف المجالات ذات الاهتمام المتبادل. وتُعد هذه الزيارة محطة رئيسة في مسار العلاقات المصرية - الفيتنامية، ومن المتوقع أن تسفر عن توافقات مهمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، إضافة إلى تدشين مسارات تنسيقية جديدة تُعزز آليات التواصل والعمل المؤسسي بين البلدين.

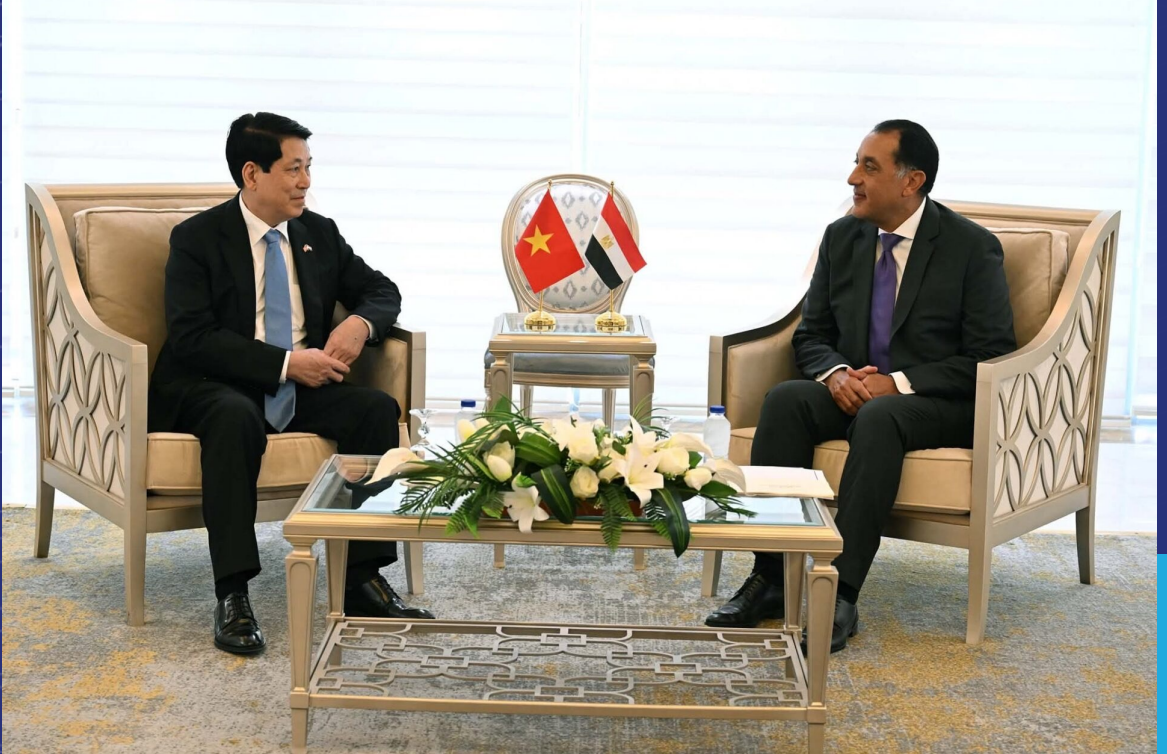
وقد شمل جدول أعمال القمة الرئاسية بين الرئيس "عبد الفتاح السيسي" ونظيره الفيتنامي عدداً من القضايا ذات الأولوية، وعلى رأسها: تعزيز التعاون في مجالات التعليم، والاستثمار، والطاقة المتجددة، مع التركيز على تأسيس إطار مؤسسي فعال ومستدام يُسهّم في توطيد مخرجات الزيارة وتحويلها إلى مشروعات ملموسة تدعم مسار التنمية في كلا البلدين. وشهدت الزيارة توقيع عدد من مذكرات التفاهم ومنها: مذكرة تفاهم للتعاون بين وزارة الداخلية الفيتنامية ووزارة التنمية المحلية المصرية، ومذكرة تفاهم بشأن التعاون الاقتصادي بين وزارة الصناعة والتجارة الفيتنامية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي المصرية.

ويُنْتَظَر أن تُمهّد هذه التفاهمات إلى صيغة تعاون أكثر شمولاً من النماذج السابقة، ومن شأن هذه النتائج أن تدعم المصالح العليا للبلدين، لا سيما في المجالات السياسية والاقتصادية، إلى جانب تعزيز التعاون الثقافي، بما يرسّخ أواصر العلاقة ويوسّع من قاعدة المصالح المتبادلة على المدى الطويل.

محصلة القول: تمثل الزيارة الرئاسية التي قام بها الرئيس الفيتنامي إلى مصر محطة جديدة في تاريخ العلاقات الثنائية بين البلدين، إذ عكست إرادة سياسية متبادلة لتعزيز التعاون وتوسيع آفاق الشراكة في مختلف المجالات. وقد أسفرت الزيارة عن نتائج ملموسة تجلت في توقيع اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم تؤسس لشراكة إستراتيجية شاملة ومستدامة.

وتعكس هذه الزيارة، في إطارها الأوسع، نجاح البلدين في تبني سياسة خارجية متوازنة تقوم على بناء تحالفات ذكية في ظل بيئة دولية متعددة الأقطاب، مع الحفاظ على استقلالية القرار الوطني واحترام السيادة المتبادلة. كما تُتيح هذه المرحلة الجديدة من العلاقات الثنائية فرصاً واعدة للتعاون التنموي، لا سيما في مجالات الاقتصاد الأخضر، والتكنولوجيا، والتعليم، والبنية التحتية، بما يعزز من موقع البلدين كفاعلين مؤثرين في صياغة النظام الدولي الجديد القائم على التعددية، والتكامل، والتنمية المستدامة. وعليه، يمكن النظر إلى هذه الزيارة باعتبارها نموذجاً ناجحاً للدبلوماسية الإنمائية، تُحقق منافع متبادلة وتؤسس لشراكة إستراتيجية ذات طابع عملي ومؤسسي، ناجح بين البلدين.

وبذلك، لا تقتصر دلالة الزيارة على بُعدها الدبلوماسي، بل تمثل ترجمة عملية لتلاقي الإرادات التنموية والسياسية في نظام دولي يتجه نحو التعددية وتفكيك أحادية الهيمنة. ومن ثم، تُعد الشراكة المصرية - الفيتنامية مرشحة لتكون محورياً مهماً في تشكيل "ممر تعاون اقتصادي وسياسي" يربط بين البريكس، والآسيان، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويُسهم في تعزيز التوازنات الاقتصادية العالمية، وبناء منظومة أكثر عدالة وإنصافاً في توزيع الفرص ومصادر القوة.





مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن



WWW.MOSTAQBALWATAN.COM



CONTACT@MOWPS.MOSTAQBALWATAN.COM



+202 5656375



010 9111 6979

📍 فيلا 47 ش التسعين الجنوبي

التجمع الخامس

ميدان 30 يونيو